جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون التجاري والبحري

التنظيم القانوني للشركات القابضة

(دراســــــــة مقارنــــة)

بين التشريع المصري والعراقي

رسالة ماجستير مقدمة من الباحث

معن عبد القادر ابراهيم

إلى كلية الحقوق جامعة القاهرة ـ قسم القانون التجاري والبحري

لنيل درجة الماجستير في الحقوق

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور

احمد فاروق وشاحي

أستاذ القانون التجاري والبحري – جامعة القاهرة

٢٠١٦م _ ١٤٣٧هـ

جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون التجاري والبحري

التنظيم القانوني للشركات القابضة

(دراســــــــة مقارنــــة)

بين التشريع المصري والعراقي

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الحقوق

من الباحـــــث

معن عبد القادر ابراهيم

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

الاستاذة الدكتورة / سميحة القليوبي	**أستاذة القانون التجاري والبحري** **كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة**	رئيساً
الأستاذ الدكتور/ رضـــــا عبيد	**أستاذ القانون التجاري والبحري** **كلية الحقوق ـ جامعة بني سويف.**	عضواً
الأستاذ الدكتور/ احمد فاروق وشاحي	**أستاذ القانون التجاري والبحري** **كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة.**	مشرفاً وعضواً

٢٠١٦ م ـ ١٤٣٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

((قالُوا سُبْحانَك لا عِلْمَ لَنا إلاّ ما عَلَّمْتَنا

إنَّك أنتَ العَلِيمُ الحَكِيمُ))

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة – الآية (٣٢)

الاهداء

إلى من قال عنهما تعالى في كتابه العزيز (وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً)...

والديّ الحبيبين.

إلى من تحملوا المشاق من اجل راحتي ... أخوتي الأعزاء

الى أصدقائي اين ما وجدوا

إلى الشموع التي تحترق لتضيء للآخرين

إلى كل من علمني حرفا

أهدي هذا البحث المتواضع .

شكر وتقدير

لا يسعني وقد شارفت رسالتي على إبصار النور إلا ان أتقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني لأستاذي المشرف الدكتور احمد فاروق وشاحي لتفضله بقبوله الإشراف على رسالتي وتحمله عناء المتابعة والتوجيه والإرشاد ، وكان لملاحظاته ومتابعته الأثر الكبير في ظهور البحث بالصورة التي عليها الآن . فجزاه اللّه عني خير الجزاء وامدّه اللّه بطول العمر والصحة الدائمة .

المقدمة

تعد الشركة القابضة نتاجاً مهما في ظلَ التقدم الاقتصادي للدول, الهدف منها التركيز الاقتصادي بين المشاريع لشركات متعددة تجتمع في كيان واحد وهي ليست نوعاً مستقلاً بشكله القانوني عن أشكال الشركات المعروفة في القانون التجاري، بل هي تعد من شركات الأموال[١].

تنطوي قوانين الشركات المقارنة على عددٍ من المبادئ المهمة التي تشكل الدعائم الأساسية فيها وتترجم السياسات الاقتصادية السائدة ؛ وذلك كمبدأ المسئولية المحدودة , الذي يعتبر من اعظم الاكتشافات في تاريخ القانون , لما له من آثار ضخمة في تركيز رؤوس اموال المستثمرين، حيث يساهم كل منهم في رأسمال الشركة المعنية دون أن يسأل عن ديونها الا بمقدار نصيبه فيه مهما عظمت تلك الديون لاسيَما باستثناء الشريك المتضامن مما ادى الى انشاء وتطوير المشروعات الاقتصادية ذات الحجم الكبير[٢].

وهذا ما احدثته الثورة الصناعية من التجديدات وطورت كثيراً من الصناعات، وبعد استخدام النفط كمصدر للطاقة أصبح الانتاج كبيراً، وتضاعفت رؤوس الأموال المستثمرة، ونتيجة للمنافسة الشديدة بين الشركات التي تعمل في قطاعات متماثلة، اختفت بعض هذه الشركات؛ لعدم قدرتها على الاستمرار في المنافسة وتكتل البعض الآخر، الأمر الذي أدَى الى تكوين شركات عملاقة ضاقت بلادها بنشاطها ومشاريعها، فدفعتها مصالحها الى الانطلاق الى خارج دولها الى الدول الاخرى، فتكونت الشركات متعددة الجنسية. والشركة متعددة الجنسية ليست شركةً واحدةً من الناحية القانونية، بل تتكون من شركة في القمة هي الشركة القابضة، تتبعها شركات اخرى تابعة لها إدارياً ومالياً، وان كانت مستقلة عنها – الشركة القابضة – من الناحية القانونية. وتنتشر الشركات التابعة في عدَة دولٍ قد تكون بعيدة جغرافياً عن الشركة القابضة ، إلا أنها تدور في فلكها وتعمل على تطبيق الخطة الاقتصادية التي تضعها الشركة القابضة. [٣]

---

[١] د. إلياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، الجزء الثالث (الشركات القابضة (هولدنغ) والشركات المحصور نشاطها خارج لبنان (اوف شور))، مكتبة الحلبي، بيروت – لبنان، الطبعة الخامسة ٢٠٠٨، ص ٤٩.

[٢] د. محمد حسين اسماعيل , الشركة القابضة وعلاقتها بشركاتها التابعة , الطبعة الاولى , نشر بجامعة مؤتةَ, ١٩٩٠م , ص٣.

[٣] د. محمود سمير الشرقاوي ؛ المشروع متعدد القوميات والشركة القابضة كوسيلة لقيامه , مجلة الاقتصاد والقانون جامعة القاهرة ,العددان الثالث والرابع السنة ٤٥ سبتمبر– ديسمبر ١٩٧٥, القاهرة , ص ٣٨.

وتعد الشركات القابضة الوسيلة الأيسر تصوراً, والاكثر استعمالاً لقيام المشروعات متعددة القوميات فالشركة القابضة يتبعها عدة شركات تابعة تنشأ في عدد من الدول التي تقوم فيها, ويتكون بين هذه الشركات تجمع اقتصادي واحد فتعدُ الشركة التابعة اعضاء في مجموعة واحدة تقودها الشركة القابضة التي تتمتع بجنسية مختلفة عن جنسية الشركات التابعة كما تختلف هذه الشركات فيما بينها [٤] .

وتعد الشركات القابضة أحد أهم وسائل تركز المشروعات , والتي تمارس السيطرة على مجموعة من الشركات المستقلة عنها بشخصيتها القانونية والتي تسمَى بالشركات التابعة , من أجل تنفيذ الاستراتيجية الاقتصادية التي تضعها لهم الشركة القابضة في يدها بالقرارات الاساسية كافة وبمهمة التخطيط والرقابة , اذ إنها صاحبة الاستثمار التي تعمل غالباً من خلال شركتها التابعة لها[٥].

أهمية الدراسة :

وتأتي أهمية هذه الدراسة من الدور الذي تلعبهُ الشركات القابضة في الحياة الاقتصادية للدول التي تمارس نشاطها فيها، فقد ثبت في الدول المتقدمة أن تلك الشركات تستطيع أن تحرك مقادير ضخمة من الأرصدة النقدية، كما إنها توظف استثمارات هائلة في الصناعات المهُمَة في تلك الدول، الأمر الذي يزيد من قدراتها في التأثير على الموارد المالية وميزان المدفوعات، كما أدت هذه القوة الاقتصادية الى حتمية أن تصبح الشركات القابضة العملاقة مراكز مؤثرة في سلطة اتخاذ القرار السياسي في تلك الدول.

أما الدول النامية فقد ظلت مجرد مورد للمواد الأولية، حيث استطاعت الشركات القابضة التابعة للدول الغربية ان تسيطر على أغلب الصناعات الاستخراجية في تلك الدول عن طريق شركاتها التابعة. كما تعمد الشركات القابضة الى منع انتقال التكنولوجيا – بخلاف ما تدعي– الى الدول النامية حتى تبقى تلك الدول في حاجة دائمة الى تلك الشركات. وتعمل الشركات القابضة أيضاً

---

[٤] د. علي ضاري خليل ,التنظيم القانوني للشركة القابضة , أُطروحة دكتورا , جامعة بغداد , ٢٠٠٦م ص٣.

[٥] د. سامي محمد محمد فرج السقا ,الشركات عابرة القوميات واقتصاديات السوق بالتطبيق على الدول النامية ومنها مصر , مجلة مصر المعاصرة العدد٤٩٠ السنة ١٠٠, ابريل ٢٠٠٨, القاهرة , ص ٣٦١.

على تحويل كافة أو معظم الارباح التي تحققها شركاتها التابعة في الدول المضيفة الى دول الشركات القابضة، والتي غالباً ما تكون احدى الدول الغربية، وبذلك يتم امتصاص الأرصدة النقدية من الدول المضيفة للشركات التابعة وتحويلها الى دول الشركات القابضة.

ولو أخذنا على سبيل المثال احدى الدول النامية التي فتحت أبوابها أمام الشركات القابضة وشركاتها التابعة منذ العام ١٩٥٥ وهي البرازيل، فإنَ ما حصل في هذا البلد هو تنامي الفقر وزيادة الديون الخارجية. ويتساءل الاقتصادي البرازيلي ادريانو بينايون في كتابهِ العولمة نقيض التنمية: "ماذا تفعل هذه الشركات بالارباح الهائلة الناجمة عن سيطرتها على السوق البرازيلية منذ عام ١٩٥٥؟ واذا كان ما تجلبهُ هذه الشركات من راس مال وتكنولوجيا أمراً حقيقياً، فلماذا تزداد الديون ويتنامى الفقر؟ ويجيب: " أن الرد على هذه التساؤلات يتلخص في إن ادعاء هذه الشركات بابقائها على رأس المال الذي تحصل عليه في البلد المضيف، ما هو إلا كذبة سافرة، إذ إنَها تعمل بعكس هذا تماماً، حيث تقوم بتحويل الارباح التي تحققها في السوق الداخلية الى الخارج ، ولا تقوم إطلاقاً بنقل التكنولوجيا التي تستخدمها في الإنتاج الى داخل البلاد. كما انها تقوم بالقضاء على الشركات الوطنية التي تمثل الأرضية الوحيدة التي يمكن من خلالها تكوين رأس المال الوطني ونقل التكنولوجيا وتطويرها محلياً"[٦].

ولما كان العراق مقبلاً على تحولات اقتصادية كبيرة نتيجة الانتقال المفاجئ من نظام الاقتصاد الموجه الى نظام اقتصاد السوق، ونتيجةً للحاجة الواقعية لرؤوس الأموال الاجنبية بما تحمله معها من خبرة فنية وتقنية لإنعاش الاقتصاد، لابُدَ من الأخذ بسياسة اقتصادية حكيمة توازن بين هذه الحاجة التي تتمثل بالشركات القابضة الاجنبية – التي تسعى الى دخول السوق العراقية وبين حماية الاقتصاد العراقي من سيطرة تلك الشركات آخذين بنظر الاعتبار تجارب الدول النامية الأخرى التي فتحت أبوابها لتلك الشركات. ومن هنا أصبحت دراسة الشركات القابضة دراسة قانونية مستفيضة أمراً غايةً في الأهمية؛ لأَنَ مثل هذه الدراسات هي التي تحدد الأساليب المثلى للتعامل مع هذه الشركات حتى يضع المشرع العراقي القواعد القانونية الملائمة لتنظيم نشاط هذه الشركات في العراق بالشكل الذي يضمن تحقيق منافعها ودرأً لمخاطرها.

---

[٦] ادريانو بينانون، العولمة نقيض التنمية ، دور الشركات عبر الوطنية في تهميش البلدان النامية من خلال الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ترجمة: جعفر علي حسين السوداني، مراجعة: د.عماد عبد اللطيف سالم، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢، ص١٥-١٦.

منهج الدراسة :

ان بحث التنظيم القانوني للشركات القابضة في العراق يحظى بأهمية خاصة لذلك اعتمدت في هذه الرسالة على المنهج المقارن ، لأن قانون الشركات العراقي النافذ لا يتضمن أية أحكام لتنظيم الشركات القابضة، الأمر الذي يوجب تدخلاً من المشرع لتنظيم هذا النوع من الشركات من حيث تحديد مفهومها، وطرق تأسيسها، وإدارتها، ونظامها المالي، فضلاً عَن ضرورة تنظيم الوسائل التي تتبعها هذه الشركات للسيطرة على الشركات الأخرى التي تصبح شركات تابعة بعد السيطرة عليها، وأهم هذه الوسائل قدرة هذه الشركات على تأسيس شركات تابعة لها، والتي يدعوها جانب من الفقه بالشركات الوليدة، بالاضافة الى قدرة الشركات القابضة على المشاركة في تأسيس مثل هذه الشركات. أما الوسيلة الأكثر شيوعاً في العالم الرأسمالي والتي تستخدمها الشركة القابضة للسيطرة على الشركات الأخرى فهي اكتساب معظم أو جميع أسهم الشركات الأخرى، (Acquisition)، علماً أن المشرع العراقي لم ينظم هاتين الوسيلتين من وسائل الشركة القابضة في السيطرة على الشركات الاخرى.

أما الوسيلة الثالثة التي تستخدمها الشركات القابضة للسيطرة على غيرها فهي الاندماج، وعلى الرغم من أن المشرع العراقي قد نظم هذه العملية القانونية، إلا انه نظامها يعدَها تكتلاً بين شركتين أو أكثر، لا يعدَها وسيلةً تسيطر من خلالها الشركات القابضة على شركات اخرى. أما الوسيلة الرابعة التي تستخدمها الشركات القابضة فهي عقود نقل المهارة الفنية.

أن استخدام الشركات القابضة لهذه الوسائل يوجب على المشرع العراقي عند تنظيمه للشركات القابضة ان ينظم هذه الوسائل بالشكل الذي يضمن عدم إطلاق يد هذه الشركات في السيطرة على الشركات الاخرى، لما يترتب على ذلك من مخاطر جمة على القطاعات الصناعية والتجارية والمالية، خاصةً وإن الشركات القابضة غالباً ما تكون شركات أجنبية تطمح الى تحويل الارباح التي تحققها شركاتها التابعة من الدول المضيفة الى دول الشركات القابضة.

ويتعين على المشرع العراقي تنظيم علاقة الشركات القابضة بشركاتها التابعة، إذا تتميز هذه العلاقة بأَنها علاقة إدارية ومالية في آن واحد، فالشركات القابضة تسيطر على شركاتها التابعة إدارياً ومالياً، ونتيجةً لهذه السيطرة، تحدد الشركات القابضة استراتيجية ادارية ومالية يجب على

الشركات التابعة الالتزام بها وان أدى ذلك الى الاضرار بالدولة المضيفة، كتحويل جميع أو معظم الارباح التي تحققها تلك الشركات الى دول الشركات القابضة، الأمر الذي يوجب على المشرع تنظيم علاقة الشركات القابضة بالشركات التابعة لها بالشكل الذي يضمن عدم الإضرار بالاقتصاد العراقي عندما تباشر الشركات القابضة نشاطها في العراق مباشرةً ، أو عن طريق شركاتها التابعة.

مشكلة الدراسة :

وتتمثل الإشكالية في دراسة التنظيم القانوني للشركة القابضة بعدم وجود دراسات قانونية مكتملة الجوانب في هذا الموضوع كافة ، وان وجدت بعض الدراسات الاقتصادية والسياسية والقليل من الدراسات القانونية التي انصبت على مجموعة الشركات ككل دون التركيز على أهم هذه الشركات وهي الشركة القابضة. وترجع صعوبة هذه الدراسة الى أَنها تدخل بالضرورة في نطاق العديد من فروع القانون وهي قانون التجارة ، وقانون الشركات، والقانون الدولي العام ، والقانون الدولي الخاص ، والقوانين المالية ، وقوانين الاستثمار، علاوَة على عدم وجود تطبيقات قضائية عربية تتعلق بالشركات القابضة ؛ لعدم انتشار هذه الشركات في الدول العربية والتي لم ينظم معظم هذا النوع من الشركات في تشريعاتها، الأمر الذي دفعنا الى اللجوء الى الدراسات القانونية والتطبيقات القضائية الاجنبية للإحاطة بالجوانب القانونية لهذه الدراسة كافة.

خطة الدراسة :

في ضوء هذه الدراسة قَسمنا هذا الموضوع الى فصلين و فصل تمهيدي حيث تناولنا في الفصل التمهيدي مفهوم الشركة القابضة وخصائصها , وذلك في مبحثين خصصنا الاول فيه بالتعريف بالشركة القابضة في الدول الغربية والدول العربية والعراق في كل من التشريعات وآراء الفقهاء, وخصصنا المبحث الثاني في بيان خصائص الشركة القابضة حيث تثبت للشركة القابضة عدد من الخصائص فهي من جهة تتسم بالسيطرة على الشركات التابعة لها ، وبأَنها تتمتع بشخصية معنوية مستقلة من جهة اخرى فضلاً عن أنها تتسم بخصوصية الهدف، وكذلك تمثيلها في صورة